

جلسات المجلس مؤجلة لحين إعلان تشكيل الحكومة



الرئيس جاسم الخرافي على المنصة



علي الراشد ود. أسيل العوضي والنواب على المنصة (هاني الشمري)



مرزوق الغانم وعادل الصرعاوي ود. أسيل العوضي في القاعة

رفع رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي الجلسة العادية العلنية نتيجة لعدم وجود الحكومة. وقال الرئيس الخرافي أنه «نتيجة لعدم اكتمال النصاب ونتيجة لإبلاغي بأن الحكومة التي تصرف العاجل من الأمور لن تحضر الجلسات إلى أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة، سأرفع الجلسة إلى أن تشكل الحكومة، ولن تكون هناك جلسات غداً أو بعد غد، ولن ادعو لأي جلسة إلى أن يتم تشكيل الحكومة».

فرد الصرعاوي هذا ترتيب حكومي، أنت مرتب مع الحكومة. وحضر الجلسة النواب التالية أسماؤهم بترتيب دخولهم القاعة: د.سلوى الجسار، ود.رولا دشتي، وسعدون حماد، وعادل الصرعاوي، ومرزوق الغانم، ود.أسيل العوضي، وعلي الراشد، وعبدالله الرومي، ومحمد هايف، ودحسن جوهر، وقبيل الدويسان، وجاسم الخرافي.

نحن جاهزون

دخل نواب «العمل الوطني» عادل الصرعاوي ومرزوق الغانم ود.أسيل العوضي القاعة دفعة واحدة، وقد دفعتهم رغبتهم الكاملة داخلهم إلى التوجه تلقائياً إلى منصة الاستجواب وتحديداً في المكان المخصص لمنصة النواب المستجوبين ليدور بينهم وبين الأمين العام الحوار التالي: الصرعاوي والغانم: أبو انس ترى أحنا مستعدين جاهزين سويتنا بروفة.

مرزوق الغانم: نحن جاهزون.

الصرعاوي يسأل الأمين العام: أبو انس منو هناك؟ في إشارة إلى من هو على المنصة المقابلة.

وعند دخول الرئيس الخرافي القاعة متوجهاً إلى منصة الرئاسة خاطبه الصرعاوي والغانم قائلين: أبو عبدالمحسن ترى أحنا جاهزين.

الخرافي: جاهزين حق شنو؟

الصرعاوي: جاهزين حق اي شيء.



الغانم يطلب نقطة نظام



الرئيس الخرافي وسعدون حماد ود.رولا دشتي على المنصة

الحريتي يقترح تعديل مادة عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى بإضافة فقرة جديدة

من لديه سوابق من تقلد هذه المناصب رغم من تثبتتها بشهادة سلوكه، وذلك بالنظر لما تفرضه طبيعة هذه الوظائف وبخاصة الوظيفة النيابة لعلو شأنها وأهمية مسؤوليتها وخطورة واجباتها ومن يتقلدها يكون له الولاية لذلك يدب ان يتحقق فيه شرط يتعلق بالسلوك الشخصي للمرشح ويقصد به ألا يكون قد اشتهرت عنه قالة السوء أو الترددي فيما يشين سلوكه، وذلك صوتاً لكرامة السلطة التشريعية وحفاظاً لهيبتها وضماناً لتمثيل الأمة في مجلسها النيابي بتخير من ينوب عنها أحسن تمثيل. فمن يصدر ضده أحكام تدنيه في جرائم مخلّة بالشرف أو بالأمانة لا يكون أهلاً لتقلد هذه المناصب أو الترشح لمجلس الأمة، كون صحيفة سوابقه غير ناصحة ولو رد إليه اعتباره فرد الاعتبار لا يحمو أنه لم يرتكب الجريمة فهو صمدان بها طوال حياته فلا يصح أن تكون له ولاية على الشعب. وقد نص

الدستور في المادة 34 منه على ان «المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع» فالدستور اكتفى متى تحقق ذلك بقرار الإدانة دون النطق بالعقوبة تحسباً ضماناً لتقلد الوظائف الولائية». لذلك تثبتت جميع الأحكام الواردة في المادة الأولى من هذا القانون في صحيفة من يطلب شهادة حسن السلوك للترشيح لمجلس الأمة أو للوظائف الأخرى السالف ذكرها أعلاه حتى الانتخبات بها لترفع اسمه من جدول الناخبين ولا تقبل ترشحه مادامت الأحكام مثبتة بشهادة حسن سلوكه. فتمتجيل الأمة يعلو على كل اعتبار فلا يعقد برد الاعتصار أو بانقضاء المدة المنقضية في المادة 81 من قانون الجزاء في هذه الحالة مادام طالب الشهادة قد أدين بجريمة مخلّة بالشرف أو بالأمانة، فلا يعفيه عدم النطق بالعقوبة من حرمانه من الترشح لهذه المناصب.

يطلب شهادة حسن السلوك للترشيح لمجلس الأمة أو للوظائف الأخرى لا يعفيه عدم النطق بالعقوبة من حرمانه من الترشح لهذه المناصب

قدم النائب حسين الحريتي اقتراحاً بقانون في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى، وجاءت مواد القانون كالتالي:

● مادة أولى تصاف فقرة جديدة إلى الفقرة الأخيرة من البند 3 من المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 1971 المشار إليه نصها كالتالي: «ويحرم من الترشح لهذه المناصب إذا كان قد أدين بجريمة مخلّة بالشرف أو بالأمانة بأحد هذه الأحكام».

● مادة ثانية يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 1971 في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى كالتالي: «صدرت القوانين الخاصة بالترشيح للمجالس النيابية وللمجالس البلدية ولوظيفة الوزير ولوظيفة قيادية ولوظيفة المختار لكن شأبها القصور وهو حرمان

العدوة يطالب بالسماح بالرعي في منطقة الصبية



خالد العدوة

ناشد النائب خالد العدوة صاحب السمو الأمير وسمو رئيس مجلس الوزراء والنائب الأول الشيخ جابر المبارك بالسماح لرعي الإبل والماشية بالرعي في منطقة الصبية وذلك للظروف الصعبة التي يعاني منها المواطنون من ملاك تلك الثروة الحيوانية، وذلك بعد منعوا في الكثير من مناطق الرعي في شمال وغرب وجنوب الكويت بعد تحولها إلى مراع.

موجة الغلاء

وقال العدوة ان الثروة الحيوانية قد تعرضت الى كثير من المضايقات والإجراءات التي انعكست سلباً على المواطنين والذين أغلبهم من المتقاعدين في ظل موجة الغلاء العالمي التي تجتاح أسعار الاعلاف. وأضاف العدوة ان هذه الشريحة تشكل الملاصح الأساسية وتؤمن للمكوث جزءاً مهماً من خريطة الأمن الغذائي المحلي. ولكن ومع هذا لا تجد تلك الفئة التشجيع المناسب إلا ما تفضل به حضرة صاحب السمو الأمير بإقرار دعم الاعلاف وتخصيص 4 ملايين دينار بهدف المحافظة على الثروة الحيوانية في الكويت بعدما توجهت مجموعات كبيرة من تلك الفئة بإبلهم وماشيتهم إلى الأراضي السعودية.

أراضي الصبية

وأشار العدوة ان السماح لرعي الإبل بالرعي في أراضي الصبية سيدعم تلك الفئة ويسهم في احداث التكامل البيئي الذي من شأنه ان يجدد الغطاء النباتي لتلك المناطق أملاً ان يتخذ قرار سريع في ذلك الشأن ويتم السماح للمواطنين بالرعي في منطقة الصبية. وأكد العدوة أن تشجيع أصحاب الثروة الحيوانية يساهم في حفظ أسعار اللحوم ويساهم أيضاً في تأمين الأمن الغذائي.

رداً على رئيس جمعية الخريجين حول الاقتراح العبدالهادي: استقلالية تامة لهيئة المجتمع المدني ولا تمثيل للحكومة فيها

رد النائب ناجي العبدالهادي على ما أدلى به رئيس جمعية الخريجين الكويتية حول مشروع القانون الذي تقدم به لإنشاء الهيئة العامة للمجتمع المدني حيث أوضح أنه تصحيحاً لمفهوم رئيس جمعية الخريجين حول مشروع قانون هيئة المجتمع المدني المقدم منه لعرضه على مجلس الأمة والذي سيحال أولاً إلى اللجنة التشريعية لمناقشته فإن المشروع ليس كما وصفه رئيس جمعية الخريجين بأنه يهدف إلى السيطرة على المجتمع المدني وإلغاء استقلاله والدعوة المسبقة لاتخاذ موقف مشترك ضد إنشاء هذه الهيئة

وتصحيحاً لهذه الفكرة والمفهوم أوضح العبدالهادي أن مشروع القانون نص على إنشاء هيئة مستقلة لها شخصية اعتبارية تسمى هيئة المجتمع المدني أعضاءها كافة بمن فيهم رئيسها مشكلين تشكيلاً كاملاً من أهل العلم والخبرة والاختصاص من الكويتيين المشهود لهم بالعمل في خدمة المجتمع المدني وليس بها أي تمثيل حكومي ولا دور رقابي، مشيراً إلى أن الباب الثاني من المقترح نص على ذلك وهو عكس ما هو معمول به حالياً من أن قانون جمعيات النفع العام رقم (62/24) والذي بموجب تكون تابعة جمعيات النفع العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كما أن هذا المشروع يضم المؤسسات غير الربحية ويطلق لها حرية العمل لخدمة المجتمع المدني كما هو معمول به في الدول المتقدمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر يوجد في أميركا ما يزيد عن مليون ونصف المليون مؤسسة غير ربحية مع العلم بأن مواد القانون مستسفاة بما يناسب مجتمعنا. ودعماً للحوار الديموقراطي الذي أخذناه على اعتناقنا منذ أن بدأنا الحياة النيابية بمجلس الأمة مستلهمين ذلك من واقع دستور الكويت فإننا نرحب بالنقد البناء الذي يشير إلى مواطن الخلل في مثل هذا المشروع لأن يأتي رفضه

شمولياً مسبقاً دون فهم فحوى هذا المشروع والهدف منه. وأوضح العبدالهادي حقيقة هذا المقترح بمشروع القانون أنه يهدف ويعزز استقلالية المجتمع المدني عن السلطة التنفيذية بوضعه بيد المجتمع المدني ذاته ليرسم سياسته بما يهدف في نهاية الأمر لخدمة المجتمع المدني، ومقترح القانون المزمع ما هو إلا مشروع ولم يقر كقانون بعد، وما دعوه رئيس جمعية الخريجين لجمعيات النفع العام ولأعضاء مجلس الأمة بالوقوف ضد هذا المشروع قبل أن تتاح الفرصة لمناقشته وإبداء الرأي فيه إلا حكم مسبق للرفض الفردي للمشروع والذي لم يستند إلى قاعدة الديموقراطية التي تتمتع بها جميعاً بالاستماع ومحاوره الرأي والسري الآخر وتدارس المشروع تدارساً علمياً وتعديله أو إضافة مسود إليه أو حتى اقتراح برفضه بعد تدارسه من قاعدة مجتمعية عرضة تمثل قاعدة المجتمع المدني ككل وهي قاعدة كبيرة في الكويت نشأت منذ تأسيس الوطن على نهج التشاور والنقطة واحترام الرأي الآخر وما أعضاء مجلس الأمة المقدم إليهم المشروع إلا ممثلين للأمة كلها وقد جاء جميعهم بالانتخاب العام بحسب ما نص عليه الدستور الذي ينظم حياتنا جميعاً.



ناجي العبدالهادي

شركة الجزيرة للمشروعات الترفيهية

بمناسبة إفتتاح موسم هريف 2011

يوميًا من الساعة ١٠ صباحاً إلى ١٠ مساءً

إثارة - مرحة - إسترخاء

مفاجآت سارة - برنامج ترفيهية شخصيات كرتونية محببة للأطفال

هدايا

مفاجأة اكوابارك تسونامي

يوم الجمعة مخصص للماناتل فقط

عروض خاصة للشركات والهيئات والمدارس

للإستفسار : 22431960/1/3

إحدى شركات طفل المستقبل

إعلان

بشأن مد فترة صرف البدل المقرر للكويتيين الذي أنهيت خدماتهم من العمل بالقطاع الخاص

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 453 لسنة 2011 بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 675 لسنة 2009 بشأن من أنهيت خدماتهم من العمل بالقطاع الخاص، والذي قرر صرف البدل لمدة ستة أشهر أخرى لمن أتم صرف البدل لمدة ستة كاملة.

وعليه يهيب برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بالسادة المواطنين الذين صرفوا البدل لمدة ستة كاملة وتوقف عنهم الصرف مراجعة البرنامج إعتباراً من اليوم.

المراجعة بمقر البرنامج الكائن بمنطقة الضيعة على الدائري السادس أو مراكز الخدمة (جابر العلي ، برج التحرير)